

المرأة والتنمية الريفية -المشاكل والتحديات-

"دراسة ميدانية لعينة من النساء بقصر تينيلان -أدرار"

د. البركنو نورة،

د. هاشم هجيرة

جامعة أحمد دراية- أدرار

جامعة العقيد أحمد دراية ادرار

nouraelberkennou@yahoo.com hachem.hadjira0181@gmail.com

hachem.hadjira@yahoo.fr

ملخص: تعالج هذه الورقة البحثية أهم المشاكل واصعوبات (الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية) التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الدور الفعال الذي تتولاه المرأة الريفية ومدى أهميته في التنمية المحلية، وكذا أهم التحديات، وقد جمعت البيانات من خلال المقابلات الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذه المداخلة، من عينة تألفت من (44) امرأة اختيرت بالطريقة العشوائية من قصر تينيلان بولاية أدرار، كما تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي والتاريخي لمعالجة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية لاستخراج الإحصاءات والنسب المئوية، واختتمت هذه الورقة البحثية بجملة من التوصيات والاقتراحات التي يعتقد بأنها ضرورية لرفع سوية المرأة الريفية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الريفية، المرأة الريفية، الصعوبات والتحديات.

Abstract:

This paper addresses the most important problems and difficulties (economic, social and cultural) faced by rural women in achieving development by highlighting the effective role played by rural women and their importance in local development as well as the most important challenges. Using a questionnaire prepared for this intervention, from a sample of 44 randomly selected women from the Tennilan Palace in the state of Adrar. The descriptive, inductive and historical method was used to address the subject, in addition to the use of statistical methods to extract statistics and Sep percentage, and concluded this paper a number of recommendations and suggestions that are believed to be necessary to raise the level of rural women. Keywords: development, rural development, rural women, difficulties and challenges.

مقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية الريفية والريف من المفاهيم التي تثير جدلا بين معظم المفكرين، حيث أصبحت التنمية موضوع اهتمام باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة الأخيرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية، بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، ولا تتحقق هذه التنمية إلا بتظافر الجهود بين الجميع.

وللمرأة الريفية دور كبير في تفعيل التنمية بالمناطق الريفية وذلك من خلال النشاطات والأعمال التي تقوم بها، سواء كانت فردية أو جماعية، ومن جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غير

ذلك من المجالات، لكن هذه المرأة تواجهها العديد من العقبات والمشاكل في إحداث التنمية بمجتمعها وهذا ما يؤثر بالسلب على المجتمع المحلي، وفي مداخلتنا هاته سوف نتطرق إلى مختلف المشاكل والمعوقات التي تقف أمام المرأة الريفية في تفعيل وإحداث التنمية بالمجتمع المحلي، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من النساء بقصر تينيلان بأدرار، بعد إجراء مقابلات معهن.

أولاً: الجانب المنهجي:

1- أهمية البحث: تأتي أهمية هذا البحث في أنه يدرس شريحة هامة في المجتمع يعول عليها مستقبل الأجيال القادمة والوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة في الريف.

2- مشكلة البحث:

ما زال نشاط المرأة الريفية غير فعال في إحداث تنمية حقيقية في الريف وغير مواكب مع وجود فجوة كبيرة بين الحضر والريف وعدم وجود الكادر المؤهل لقيادة مجتمعات الريف، ويسعى الباحث لاستكشاف ومعرفة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الريفية بفعالية في التنمية، وتحاول هاته المداخلة الإجابة على السؤال الأتي: ماهي أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية بالمجتمع الأدراري(قصر تينيلان)؟

3- أهداف البحث:

1- دراسة المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية الحقيقية.
2- التعرف على نشاطات ومشاركات المرأة الريفية.
3- الوقوف على آراء وأفكار ومقترحات المرأة الريفية فيما يتعلق بتفعيل دورها وأدائه على الوجه الأكمل.

4- استنباط بعض التوصيات التي تساعد على تطور المرأة الريفية بما يضمن إحداث التطور المرغوب في الريف وبالتالي تطور المجتمع ككل.

4- فرضيات البحث: من أهم الافتراضات التي بني عليها هذا البحث ما يلي:

1- هناك تدنٍ واضح في المشاركة الشعبية للمرأة الريفية وهذا يؤثر سلباً على طموحات وتطلعات أهل الريف.

2- تدني وضعف مشاركة المرأة الريفية في إحداث التنمية يعود إلى ضعف قدرات المرأة الريفية.

3- هناك علاقة طردية بين مشاركة المرأة الريفية في إحداث التنمية والإمكانات المادية والبشرية.

4- الإهمال الشديد الذي يعاني منه أهل الريف مع قلة التدريب والتأهيل يؤثر سلباً على مشاركة المرأة الريفية في التنمية.

5- مجتمع البحث : المرأة الريفية(قصر تينيلان بأدرار).

6- منهج البحث: المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي والتاريخي والوصفي.

7- **مصادر البحث:** مصادر أولية تتمثل في الاستبانة والمقابلات الشخصية، ومصادر ثانوية مثل الكتب والمراجع.

ثانياً: الجانب النظري:

1- **مفهوم التنمية:** عرفها "ماركس" بأنها "عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية" (عمر، ف. 1993: 46)، أما "آرثر دينهام" فقد عرفها على أنها: "الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع" (محي الدين، ص. 1962: 243)، فتنمية المجتمع هي تشجيع المجتمع على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة لجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى معتمداً في ذلك على نفسه (عمر، ف. 1993: 47).

فالتنمية مفهوم متعدد الأبعاد ويشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، فهي تعني زيادة الدخل القومي نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع، وبمعنى آخر زيادة في الناتج القومي من السلع والخدمات بصورة دائمة (جلال الدين، م. 2002: 56)، كما أنها تعتبر تحسين مستوى الحياة المعيشية للإنسان عن طريق رفع مستوى الدخل في البلدان الفقيرة، بحيث يشمل ذلك تقديم نوع أفضل من التعليم، تطوير مستويات الصحة، التغذية، صحة البيئة، إتاحة الفرصة في الحريات الفردية وتوفير حياة ثقافية أفضل (محمود، م. 1993: 263).

1-1-1 - معوقات التنمية:

إن غاية التنمية ووسيلتها هو الإنسان وهو يمثل نقطة الضعف والقوة لكل المشروعات التنموية وبرامجها وبذلك فإن معوقات التنمية هي الإنسان. ويقصد بمعوقات التنمية العوامل التي تؤدي إلى التغيير للنموذج المثالي للتنمية دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذن المعوقات تعني اتجاهاً سلوكياً سلبياً من قبل أفراد المجتمع الذي يعترض تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يحققها، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

1- **العوامل الثقافية:** إن المشكلات التي تعترض أو تعوق عمليات التنمية ليست اقتصادية فقط، وإنما هي في الأساس عناصر اجتماعية وثقافية، وهذه العناصر تكمن في طبيعة المجتمع النامي، وعلاقة المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، وخصائص وطبيعة العائلة، والقيم والعادات ونظرة المجتمع إلى البيئة التي يعيش فيها (حسن، ع. 1977: 337).

2- **العوامل الاجتماعية:** تعتبر العوامل الاجتماعية المعوقة للنظم التقليدية التي تقف عقبة في وجه التجديدات والالتزامات والمكانة الاجتماعية، ويتضح ذلك بوجه خاص في المجتمعات التقليدية، ولمعرفة تأثيرات العوامل الاجتماعية في منطقة يجب معرفة البيئة الاجتماعية لتلك المنطقة والتي قد تكون مساعدة للتنمية أو معاكسة لها.

3- **العوامل النفسية:** يتوقف قبول أو رفض التجديد الذي يقدم للمجتمع التقليدي ليس على العوامل الثقافية وحدها وإنما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسيكولوجية أيضاً. ويقوم على إدارة برامج التنمية

وتنفيذها هيئات حكومية في كثير من المجتمعات المحلية وأدى ذلك إلى عدم ثقة أفراد المجتمع في المشروعات التي توجه إليهم وذلك للاعتقاد السائد بأن هدف هذه الهيئات هو فرض الضرائب وتجنيد الشباب وعمل ذلك على بث الخوف والشك في وسط الأفراد وهذا سببه عدم دراية الناس بهذه المشاريع خاصة المجتمعات الريفية. ومن هذا يتضح أن العوامل النفسية للتنمية لا تقل أهميتها عن العوامل الأخرى (حسن، ع. 1977: 338).

4- العوامل المادية والفنية: ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذاته، البيئة الطبيعية والمناخية، كما ترتبط بالخدمات التخطيطية والتنفيذية أيضاً، وتكون الظروف الطبيعية إحدى العناصر المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد في حياتها على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية في مختلف الأنشطة الحياتية والثقافية لوجود علاقة بين النظم الاجتماعية والنسق البيئي، وهناك اتصال بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، فالقيم والمعتقدات خاصة في المجتمعات التقليدية مليئة بالمعاني والرموز التي تشير إلى ذلك وتعكس التفاعل ما بين الإنسان وبيئته الطبيعية باختلاف نشاطاتها وعلاقاتها الاجتماعية، فالبيئة الطبيعية تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر في التنمية عن طريق ديمومة التفاعل بين البيئة والطبيعة والمجتمع والثقافة ويظهر ذلك في كثير من المجتمعات النامية والتقليدية التي تمر بعملية التنمية (حسن، ع. 1977: 385).

5- الخدمات: في بعض الأحيان تقف بعض الخدمات عائقاً في طريق التنمية، إذ إن نقص هذه الخدمات مع وجود الحاجة الضرورية لها تقلل من نجاح برامج ومشاريع التنمية، كنقص المؤسسات التعليمية، الصحية، والثقافية... الخ.

6- التخطيط والتنفيذ: كما أن وجود الازدواجية في الخطط والبرامج والتنفيذ للمشروعات مع حاجات أهالي المنطقة سيكون ذلك سبباً مباشراً في إعاقة تلك المشاريع، وذلك باختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها.

7- التدريب: كما أن نقص الكادر المدرب المختص يعتبر من معوقات التنمية وعدم ملاءمتها لظروف المجتمع (حسن، ع. 1977: 381).

2- ماهية التنمية الريفية:

تعرفها منظمة "الأسكوا" بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالإنفاق الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية للمجتمع" (محمد، م، 2009: 24).

وتعرف كذلك بأنها: "استراتيجية للتغلب على الفقر، وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية" (عبد الفتاح محمد، م. 1991: 99).

كما تعرف "منظمة اليونيسكو" التنمية الريفية بأنها: "عملية تهتم وتضم تحت جناحها، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة" (عبد الفتاح محمد، م. 1991: 99).

فالتنمية الريفية عملية متكاملة تنطلق من التنمية الزراعية، ولكي تكون ناجحة يجب أن تتعدى في الوقت ذاته التنمية الزراعية، وتمتد إلى النظام العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد، وتعني التنمية الريفية بصورة عامة "التحول الريفي إلى التغيير ليس فقط فيما يتعلق بأساليب الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بل وفي البيئة الأساسية الاجتماعية والسياسية كذلك التحول بالعلاقات البشرية ويشمل هذا التحول تغيير وجهات نظر معظم سكان الريف نحو الحياة والعمل والنمو ولا بد من تحولهم عما يعترضهم من اتكالية وانتهازية والانصراف إلى الاعتماد على النفس وعلى المبادرة وعلى التفكير الخلاق والعمل الجماعي" (كامرون، ك، 1976: 103).

وتعرف أيضاً التنمية الريفية على أنها: "العملية المقصود بها تحقيق زيادة محسوسة وجوهرية في إنتاج الطبقة العاملة والمنتجة في الريف، وبالتالي دخلها وصولاً إلى تحقيق مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي أفضل" (كامرون، ك، 1976: 110).

2-1 - أهداف التنمية الريفية: تتمثل أهداف التنمية الريفية في تحقيق كرامة الإنسان الريفي بتأكيد مشاركته الفاعلة في عملية التنمية وتطوير ورفع الإنتاج بغرض رفع دخول الجماعات المستهدفة وتوفير فرص العمل وتحقيق الحد الأدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة وتقريب الشقة بين الحضر والريف في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد من إحداث تنمية متوازنة وربط البرامج التنموية بزيادة الصادر وتوفير العملات الصعبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي (كامرون، ك، 1976: 112).

حتى تتمكن المرأة الريفية من المشاركة الفعلية في صنع القرار واختيار المشروعات التنموية التي تعود عليها بأكثر الفوائد لا بد من تمثيلها بصورة فاعلة في لجان التنمية وإدارة المشروعات، وفي تصميم نماذج مشروعات ذات طبيعة إنتاجية يحفظ بها الحق الكامل في توجيه عائد الإنتاج إلى أولوياتها بما يخفف أعباءها، ولا بد من العمل على توعيتها بالمطالبة بحقوقها المادية والأدبية والاستفادة من تسخير وسائل الحياة السهلة لتوفير الجهد والزمن من خلال تنظيم موارد تمويل مستديمة لدعم صندوق دوار لأنشطة المرأة الريفية.

لقد حققت الجزائر وخصوصاً في ولاية أدرار إنجازات عديدة في مجال تثقيف المرأة الريفية والتشريعات من أجل ضمان تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم بجميع مستوياته، والارتقاء بنوعيته وملاءمته للحاجات الفعلية للمجتمع، وبالرغم من جهود الدولة في محاربة الأمية عبر برامجها المتعددة إلا أن نسبة الأمية ما زالت غالباً لعوامل عدة بما يتطلب التعبئة والتوعية الاجتماعية لتعميق الإحساس بأهمية تثقيف المرأة وتدريبها وتحقيق كامل الأهداف التي حددتها الاستراتيجية القومية الشاملة.

تتمتع المرأة في الجزائر بحقوقها المدني كاملاً في مباشرة تصرفاتها القانونية ولم يفرق القانون الجزائري بين المرأة والرجل في الأحكام المتعلقة بالأهلية لمباشرة الحقوق المدنية، فجاءت القوانين تنص على المساواة بتقليد المناصب والاستخدام الخاص، ورغم ارتفاع معدل الأمية بين النساء، إلا أن المرأة الجزائرية قد طرقت معظم المجالات وتبوأت أعلى المناصب.

2-2- دور المرأة في التنمية الريفية:

عانت التنمية الريفية في الجزائر بشكل عام ودور المرأة فيها بشكل خاص إهمالاً شديداً، حيث لم تتضمن الخطط الاقتصادية للسنوات الماضية أي برامج أو سياسات حتى سنوات الثمانينيات، وأشارت كثير من الدراسات إلى أن المرأة تلعب دوراً حيوياً وهاماً في التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، فتعمل المرأة في أغلب المجتمعات ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، فلقد أظهرت الدراسات أن عمل المرأة في إفريقيا وآسيا يزيد عن عمل الرجل بنحو 13 ساعة في الأسبوع، في حين يبلغ في بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة نحو 7 ساعات وفي أمريكا اللاتينية زهاء 6 ساعات، والنساء هنّ المنتجات الرئيسيات للأغذية في العالم، فالمرأة تشارك في كافة مراحل الإنتاج وإعداد الطعام وطهيه للأسرة، ففي غرب أفريقيا تبدأ المرأة الريفية عملها في العادة الساعة الرابعة صباحاً ويستمر عملها حتى الساعة الحادية عشر ليلاً (عبد الفتاح محمد، م. 1991: 154).

تعمل المرأة الريفية في كل المجالات الاجتماعية وغيرها، وهي تقوم بدور كبير في تنمية الأسرة الريفية، كما أن دورها ما زال غير محدد بالكامل ليس فقط لوضعي السياسة لكن أيضاً بالنسبة للمجتمع، ويرجع السبب في ذلك ليس فقط لتغلغل بعض القيم والتقاليد الريفية التي تعوق جمع بيانات ومعلومات عن دور المرأة وعملها في المجتمع، بل أكثر من ذلك إلى ضعف تثمين المرأة الريفية لدورها وعملها، ولجهلها بقيمتها الاقتصادية إلا أن كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين على بينة بدور المرأة الريفية ويعلمون أن حوالي 40% من الغذاء العالمي ينتج بواسطة المرأة، ويصل أحياناً إلى 80% في الدول النامية (UNDP, 44: 1990).

وكثيراً ما عانى الباحثون الذين اهتموا بدراسة المرأة من (تخبط الإحصائيات) حيث تواجه المرأة تمييزاً ضدها في مجال إعداد الإحصائيات، إذ لا توفر الإحصائيات الكافية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة التي تؤلف نصف الجنس البشري أو أكثر قليلاً، وحتى الإحصائيات المتوفرة فإنها لا تفيد إلا في تأكيد انخفاض شأن المرأة.

إن اعتبار المرأة ضلعاً قاصراً وعضواً ثانوياً في المجتمع قد أصبح من زمن طويل من الأمور المسلم بها والتي لا تقبل النقض ولذا لا يابيه أحد بتقييم أو تسجيل الدور الذي تقوم به هذه المجموعة التي تعيش على هامش الحياة ولا ينتبه المجتمع إلى ما طرأ من تطور وتبدل على وضع المرأة ومكانتها على مر الأيام وظهور العهود السياسية الجديدة.

وبالنظر إلى حياة المرأة الريفية اليومية نجد أنها أول من يستيقظ وآخر من ينام، وتقوم خلال ذلك بجلب الحيوانات، وتتنظيف المنزل وغسل الملابس وحياتها وإعداد الخبز وطهي الطعام وحفظه، والعناية بالأطفال والشيوخ وتغذية الطيور والعناية بنظافتهم، كما تقوم بجلب الماء للمنزل، وجمع الحطب للوقود، وتأدية العمل الزراعي في الحقل، إضافة إلى التسوق " البيع والشراء " وحسب الإحصائيات وجد أن 60.5% من النساء الريفيات يعملن في الزراعة وفي مواسم العمل الكثيف تعمل المرأة أيضاً " بالأجرة" وتبيع فائض الإنتاج المنزلي، وتعمل في ميدان الصناعات الريفية(محمود، ع. 1983: 83).

وهكذا نتساءل هل من الممكن أن تتابع المرأة الريفية القيام بعملها، في معظم الأمور، ومن دون مساعدة التعليم والتدريب؟ خصوصاً وهناك إحصائيات توضح أن هناك تضخماً سكانياً عظيماً أي المزيد من الأفواه ولدى المرأة المزيد من العمل، فضلاً عما يعانيه عالم اليوم من ندرة الموارد وتراجع المتاح منها، كل هذه الأمور مجتمعة تمثل عائقاً حقيقياً أمام التنمية.

إن هذه الظروف المؤلمة مجتمعة تطرح سؤالاً جدياً: كيف وبأي وسائل تستطيع النساء أن يصبحن مشاركات فاعلات في التنمية...؟ إن جواب هذا السؤال لا بد أن يكون من خلال استراتيجيات التنمية المتكاملة والسلام الشامل.

2-3- المعوقات التي تواجه دور المرأة الريفية في التنمية:

- 1- عدم تحديد مكون مستقل للمرأة الريفية في أولويات وأهداف خطط التنمية.
- 2- عدم كفاية الكوادر النسوية الإرشادية بشقيها الإنتاجي والتسويقي في الريف.
- 3- في السنوات الأخيرة اتسعت الفجوة بين دخول الأفراد وانخفاض مستويات المعيشة للمرأة التي اعتمدت في كسب معيشتها، على الزراعة والنشاطات الرعوية، ولم تف البرامج الولائية باحتياجاتهن نظراً لتركيزها على تنمية المدن والتصنيع مما أدى إلى هجرة الشباب إلى المدن، ودفع المرأة لقيادة العمل في صمود لصناعة الغذاء والاقتصاد المنزلي، بل ويتعدى ذلك الاقتصاد الكلي خاصة في القطاع الزراعي التقليدي.

- 4- المرأة الريفية تعاني الحرمان في كثير من الاحتياجات وقصوراً في هذه الأولويات.
- 5- أدوار المرأة المتعددة كأم، منتجة للأغذية، مسئولة عن إعداد الطعام للأسرة، مضاعفة أعباءها التي قد تكون على حساب الوقت اللازم لزراعة الأغذية والنشاطات المدرة للدخل.
- 6- عدم كفاية الإحصائيات التي توضح التحديد القاطع لأنشطة المرأة الريفية المختلفة ونسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية لولايات السودان المختلفة(أحمد عمر، إ. 1989: 63).

كما تتفرع هاته المعوقات إلى:

أ- معوقات اقتصادية منها:

الفقر ونقص المدخرات: ويقصد به عدم حصول الفرد على دخل كافٍ لشراء احتياجاته الأساسية ليعيش بصورة فاعلة في المجتمع، أي أن الفقر ظاهرة تنشأ عن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان،

من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة، ويقاس ذلك بنصيب الفرد من الدخل القومي للبلاد وهذا يجعل مفهوم الفقر مفهوماً نسبياً ويختلف من بلد إلى آخر.

ونلاحظ في ضوء هذه المؤشرات أن المرأة في المناطق الريفية هي من أكثر الفئات عرضة للفقر، ويساعد على ذلك جملة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التالية:

- عمل المرأة في حقول الأسرة بدون أجر.
- عدم ملكية المرأة للأراضي أو المال في كثير من الأحيان.
- عدم وجود دخل خاص بالمرأة وانعدام المدخرات.
- تداخل وتعدد أدوار المرأة بين المنزل والحقل ورعاية الماشية.

ب- **التعليم:** تحظى المرأة في الريف بنصيب أقل من الذكور في التعليم، حيث إنها المعدة للمنزل أو بيت الزوج، وليست بحاجة إلى القراءة أو الكتابة على الرغم من أنها مسئولة عن العمل الزراعي، ويتميز الريف بالجزائر بانتشار الأمية خاصة بين النساء مقارنة بالذكور، وهذا يوضح مدى التمييز في التعليم على مستوى النوع (ذكر/ أنثى)، يضاف إلى ذلك ضعف البرامج الاجتماعية والزراعية المقدمة لدعم المرأة الريفية.

ج- **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** ضعف البرامج الاجتماعية في مجالات الاقتصاد المنزلي والصناعات الغذائية الضرورية بسبب تلك العادات الاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالسماح للمرأة الريفية بالمساهمة في البرامج التنموية، وفي جانب آخر هنالك المعوقات الاجتماعية المختلفة المتمثلة في ضعف أو غياب الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتنموية لسكان الريف، ودراسة درجة استيعابهم للتوصيات العلمية والإرشادية وتأثيرها على تطوير أهل الريف وتشجيعهم على التوطن وعدم الهجرة إلى مناطق التحضر (أحمد عمر، إ. 1989: 68).

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

لمعرفة دور المرأة الريفية في إحداث التنمية إرتائياً إجراء دراسة ميدانية تعكس هذا الواقع من خلال استبانة قمنا بتصميمها لهذا الغرض، وقد شملت أسئلة تتعلق بالبيانات المطلوبة لاختبار فروض البحث وذلك من خلال ثلاثة جوانب:

أولاً: معلومات عامة عن المرأة الريفية.

ثانياً: نشاطات المرأة الريفية والعوامل والمعوقات المؤدية إلى عدم مشاركتها في أنشطة التنمية المختلفة.

ثالثاً: آراء ومقترحات المرأة الريفية في تفعيل دورها في لإحداث تنمية حقيقية.

* **عينة الدراسة:** المرأة الريفية في ولاية أدرار وتحديداً في قصر تينيلانهي المستهدفة بهذه الاستبانة، حيث تم اتباع أسلوب العينة في جمع البيانات وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بهذا القصر وذلك لكبر حجم العينة، وبلغ حجم العينة (44) امرأة وكانت نتائج التحليل كما يلي:

1- معلومات عامة عن المرأة الريفية (عينة الدراسة):

1-1 - المستوى العمري:

الجدول رقم (1) يمثل المستوى العمري لأفراد العينة:

العمر	أقل من 20 سنة	20 وأقل من 40 سنة	30 إلى 60 سنة	المجموع
العدد	9	22	13	44
النسبة المئوية	20.45%	50%	29.54%	100

المصدر: إعداد الباحثين.

نستنتج من الجدول رقم (1) أعلاه والذي يبين المستوى العمري لأفراد العينة يلاحظ أن من هن في سن 20 وأقل من 40 سنة يشكلن نصف العينة بنسبة بلغت (50%) وهي نسبة كبيرة فهي الفئة التي يمكن أن يعول عليها في كل نشاطات التنمية، بينما من بلغت أعمارهن في عمر أقل من 20 سنة قدرت نسبتهن بـ (20.45%) وهي السن التي لا تستطيع القيام بكل الأنشطة وذلك لصغرهما، أما من بلغت أعمارهن عمر 30 إلى 60 قدرت نسبتهن بـ (29.54%) وهي نسبة لا بأس بها وهي الفئة التي تحمل الخبرات ويمكن الاستفادة منها في التوعية وتثقيف المجتمع الريفي.

1-2 - الحالة الاجتماعية لأفراد العينة:

الجدول رقم (2) يمثل الحالة الاجتماعية لأفراد العينة:

الحالة الاجتماعية	عازب	متزوج	أرمل	مطلق	المجموع
العدد	22	14	6	2	44
النسبة المئوية	50%	31.81%	13.63%	4.54%	100

المصدر: إعداد الباحثين.

نستنتج من الجدول أعلاه أن نسبة النساء العازبات عالية مقارنة مع النسب الأخرى حيث بلغت (50%) من مجموع أفراد العينة، وهذا مؤشر خطير بوجود نوع من عدم الاستقرار للمرأة الريفية والخوف من هاجس العنوسة، مما يكون له الأثر السلبي في نشاط المرأة في الأعمال التي تمارسها في الريف، ونظرة المجتمع الريفي للمرأة العانس ومعاملتها بعدم تقدير لأنها لم تتزوج، مما يعرضها للانزواء وعدم التفاعل مع المجتمع، وبلغت نسبة المتزوجات من أفراد العينة (31.81%) وهي نسبة قليلة مقارنة بغير المتزوجات وقد يعطل الزواج نشاط المرأة الريفية في عدم مقدرتها على التوفيق بين بيتها وعملها فتصبح طاقات متعطلة، ووجود الأرامل والمطلقات بنسب قليلة في العينة حيث بلغت على التوالي (13.63%) للأرامل و (4.54%) للمطلقات.

1-3 - المستوى التعليمي لأفراد العينة:

الجدول رقم (3) يمثل المستوى التعليمي لأفراد العينة:

المستوى التعليمي	أمي	أساس	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	4	27	10	3	44
النسبة المئوية	%9.09	%61.36	%22.72	%6.81	%100

المصدر: إعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت (90.89%) في مستوى تعليمي يتراوح بين التعليم الأساسي إلى الجامعي، وهذا مؤشر جيد يشير إلى أنه بواسطة هؤلاء المتعلمات من نساء الريف يمكن رفع كفاءة المرأة الريفية، وذلك عن طريق المشاركة الفاعلة في محو الأمية وتعليم الكبار لسكان الريف عموماً وتشجيع الأعمال اليدوية كالخياطة والتطريز، وتفعيل دور الجمعيات الخيرية ونشر الوعي الديني والثقافي والصحي ومحاربة العادات الضارة، فالتعليم والصحة والسكن هي أشياء مترابطة مع بعضها وذات آثار تبادلية، فمقدرة المرأة الريفية على الاستفادة من التعليم تتوقف على صحتها ومقدرتها الذهنية وذلك بتنمية مهاراتها الفكرية نحو التحضر والرقى، فالخدمات التعليمية والصحية وغيرها تعتبر استثماراً في العنصر البشري، فيجب أن تنال هذه النواحي في الريف أهمية خاصة لتخريج نساء ريفيات مؤهلات يقمن بقيادة دفة التنمية، ويلاحظ أن أسلوب التعليم العام التقليدي عاجز عن أداء دوره في التنمية الريفية ولا تهتم مناهج التعليم بتنمية الريف والمرأة الريفية، وبلغت نسبة المرأة الأمية (9.09%) وهي نسبة ضئيلة ولكن يجب القضاء عليها لأن الأمية تعتبر العدو الأول للإنسانية فالقضاء عليها يقود المجتمع الريفي نحو الأفضل وهذا هو هدف التنمية الحقيقي.

2- نشاطات المرأة الريفية والعوامل والمعوقات المؤدية إلى عزوف المرأة الريفية عن المشاركة

في أنشطة التنمية المختلفة:

الجدول رقم (4) يمثل نشاطات المرأة الريفية:

النشاط	محو الأمية	اتحاد طلاب	جمعيات خيرية	أعمال خياطة	أخرى	لا تمارس نشاط	المجموع
العدد	2	8	5	3	2	24	44
النسبة المئوية	%4.54	%18.18	%11.36	%6.81	4.54%	%54.54	%100

المصدر: إعداد الباحثين.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أعلاه أن نسبة كبيرة من النساء الريفيات بلغت (54.54%) لا يمارسن أي نشاط في مجتمعاتهن، وهذا يعتبر من معوقات التنمية، كما أن هناك نسبة بلغت (45.43%)

من أفراد العينة يمارسن نشاطاً يتمثل في: محو الأمية (4.54%)، اتحادات طلابية (18.18%)، جمعيات خيرية (11.36%)، أعمال خياطة (6.81%)، ونشاطات أخرى (4.54%).

من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات مع بعض النساء الريفيات استنتجنا أن من أهم العوامل المؤدية إلى عزوف المرأة الريفية عن المشاركة في أنشطة التنمية المختلفة، أن هناك حوالي (59%) من أفراد العينة يعزرون ذلك إلى القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجودة في المجتمعات الريفية، فالقهر الاجتماعي للمرأة الريفية مرتبط بالعادات والتقاليد التي يفرضها المجتمع، وهو فوق طاقتها مما يعرضها للانزواء وعدم التفاعل مع المجتمع، فهي تحاول أن ترضي المجتمع أكثر مما ترضي نفسها، لذلك فإن النساء الريفيات المؤهلات التي يمكن أن يكن فاعلات يتحولن إلى كائنات مشلولة وغير تفاعلية، فالمرأة الريفية في دائرة خوف متصلة مما يخلق فيها عدم الثقة وعدم التوازن والصراع ما بين الأسرة والطموحات والعوائق التي يخلقها المجتمع، ونسبة (20%) من أفراد العينة ذكرن أن قصور التمويل لمشاريع التنمية هو من العوامل المؤدية لعزوف المرأة الريفية عن المشاركة في الأنشطة، ونسبة (45%) يعزرون ذلك إلى ضعف الخدمات في الريف، و(25%) ذكرن أن المرأة الريفية لا تستطيع التعبير عن حاجاتها ورغباتها في المجتمع الريفي، وهذا يعود إلى عامل القيود الاجتماعية المذكور آنفاً، و(16%) يشكون من انتشار الفقر في المجتمعات الريفية وقد يكون هذا ضمن العوامل الهامة التي تؤدي إلى عزوف المرأة الريفية عن تفاعلها في أعمال التنمية.

كما اتفق جميع أفراد العينة على أن "قصر تينيلان" يعاني الإهمال بصورة عامة والمرأة الريفية بصورة خاصة ويعزرون ذلك للأسباب التالية:

إن هناك نسبة (54%) من أفراد العينة ذكرن أنه لا توجد بالريف توعية وتنشيط للمرأة، ونسبة (47%) يشكون من عزلة المرأة الريفية وغياب التنظيمات النسوية عن أداء دورها في الريف، و(20%) ذكرن أن الأمية ما زالت موجودة في الريف، و(18%) يعزرون ذلك لعدم ثقة المجالس المحلية في عمل المرأة الريفية.

أيضاً من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية التي قمنا بها وجدنا أن هناك معوقات تواجه تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، فهناك نسبة (46%) من أفراد العينة ترى أن من المعوقات عدم أحقية المرأة الريفية في اتخاذ القرار، ونسبة (45%) منهن ذكرن غياب التدريب والتأهيل للمرأة الريفية، و(39%) منهن ذكرن أن عدم تمثيل المرأة الريفية في الهياكل الإدارية ومجالس المحليات هو المعوق، ونسبة (22%) ذكرن أن بعد المؤسسات النسوية عن المرأة الريفية هو المعوق، فنجد أن هناك أزمة جماعة، فأول ما تنهار الجماعة ينهار الفرد، فالمرأة الريفية تمر بأزمة ترابط جماعة موحدة ذات أهداف موحدة، فعندما يشعر الفرد بفقدان الجماعة من حوله يبدأ في فقدان الثقة والفعالية، ثم يصاب بعدم التفاعل فلا يعمل من أجل الجماعة لأنها لا تعمل من أجله، لذا لا بد أن تكون جميع التنظيمات النسوية قريبة من المرأة الريفية وتعمل من أجل تطويرها لكي تعمل هي من أجل تطوير مجتمعتها، ونكون حقننا التنمية التي نريد.

رابعاً: آراء ومقترحات المرأة الريفية في تفعيل دورها في إحداث تنمية حقيقية:

- من خلال الدراسة الميدانية عن آراء ومقترحات المرأة الريفية توصلنا إلى الآتي:
- أ- محاربة القيود الاجتماعية التي تقف عقبة في طريق المرأة الريفية وتطويرها لخدمة التنمية وإخراج المرأة الريفية من العزلة التي تعيشها ودعم مشاريعها.
- ب- توفير كل ما يساعد المرأة الريفية في إكمال دورها دينياً واجتماعياً وثقافياً.
- ت- إقامة مراكز للمرأة في الريف وتوفير الجو المناسب لها وعقد الندوات وفتح أماكن لأنشطة المرأة الريفية.
- ث- التعليم الإلزامي للبنات، وإعطاء المرأة الريفية الثقة في نفسها، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية ومد الريف بالخدمات الحديثة وإزالة الأمية التقنية.
- ج- الحفاظ على القيم الفاضلة في الريف والتوعية بخطورة الثقافة الوافدة والاهتمام بالمرأة الريفية وتفعيل دورها في إحداث التنمية.
- ح- عدم تهميش دور المرأة الريفية ورفع الظلم عنها وذلك بتوعيتها وتنقيتها وإزالة جميع المعوقات التي تعترض نشاطها في الريف.
- خ- ضرورة وجود دور تثقيفية لإبراز وتنمية مهارات المرأة الريفية في المجالات المختلفة.
- د- يجب على الأسر في الريف تشجيع النساء على العمل في الأنشطة المختلفة داخل القرية على أن تمهد لها كل ما تحتاج إليه.

النتائج:

- من خلال الدراسة النظرية لدور المرأة الريفية في إحداث التنمية والدراسة الميدانية تم التوصل إلى أن للمرأة الريفية الأثر الكبير والفاعل في إحداث التنمية الحقيقية في الريف وبالتالي في المجتمع الجزائري ككل، ومن واقع الدراسة تتضح النتائج التالية:
- أ- قدرة المرأة الريفية على العمل في جميع الأنشطة التي تحدث التنمية في مجتمعها ورغبتها الشديدة في القيام بذلك وتحملها جميع المشاق من أجل تطوير أسرتها الصغيرة ومجتمعها الكبير.
- ب- لا تتلقى المرأة الريفية في القصور القدر المتوازي الذي تتلقاه المرأة في المجتمع الحضري من التوعية والتدريب والتأهيل وافتقار الريف إلى الكوادر المؤهلة، وهذا يعتبر من أحد معوقات التنمية.
- ت- عدم فعالية دور المؤسسات النسوية في التخلص من العادات والتقاليد الضارة التي تقف أمام نشاط المرأة الريفية مما أدى إلى ضعف مشاركتها في نشاطات التنمية المختلفة.
- ث- دور الدولة في الاهتمام بالريف ضعيف كما أن عدم توفير الخدمات مما أدى إلى هجرة معظم الأسر الريفية إلى المدن لإيجاد فرص أكبر للدخل.
- ج- قلة الإمكانيات لدى المرأة الريفية حيث لا يتوافر لها دخل نقدي مما يجعلها في وضع المستهلك وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً في إحداث التنمية.

ح- التمييز الواضح ضد المرأة الريفية حيث لا توجد إحصائيات اجتماعية واقتصادية عنها.
التوصيات والمقترحات:

أ- في المجال التعليمي والثقافي:

1- اتباع الطرق الحديثة في وضع الخطط والبرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار وربطها بمجالات التدريب المهني بما يتوافق مع احتياجات واهتمامات مختلف القطاعات من الأميين، والاستعانة بمختلف الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والإيضاحية كالتلفزيون باعتباره أداة يمكن استغلالها في داخل البيت، مما ييسر وضع برامج خاصة لتعليم النساء اللواتي يصعب انتظامهن في فصول الدراسة، وباعتبار الوسائل السمعية والبصرية خير أداة في هذا المجال.

2- الإكثار من مراكز التدريب الريفية وتسهيل المرأة الريفية لها وتمكينها من أساليب مشاركتها بصورة فاعلة.

3- القيام بدراسات علمية للتعرف على العوامل المختلفة التي تحول دون متابعة أعداد كبيرة من النساء للتعليم فيما بعد مرحلة الأساس واقتراح الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، إضافة إلى رفع كفاءة المرأة الريفية العلمية والمهنية، لأن تحسين كفاءتها هو من أهم عوامل تحريرها الاجتماعي والاقتصادي.

4- السعي لمحو الأمية الحضارية عن طريق إنشاء جمعيات أهلية تعرف المرأة الريفية بحقوقها وتسعى لإشراكها في النشاط السياسي المحلي بحيث تأخذ دورها في اتخاذ القرار بالنسبة للتنمية.

5- تعاني المرأة الريفية من التجاهل العام من النظرة الدونية ولذلك لابد من مساعدتها وذلك توعيتها وتعريفها بحقوقها القانونية والشرعية لتقدير مكانتها الاجتماعية الحقة، وتولي الدفاع عن حقوقها.

6- إن للعادات والتقاليد دوراً هاماً في ثقافة المجتمع الريفي كما أن تأثيرها على دور المرأة الريفية يفوق تأثيره فعل بعض القوانين والتشريعات المعمول بها، لذلك تظهر الحاجة لإجراء دراسات مفصلة حول العلاقة بين هذه العادات والتقاليد وتحسين أوضاع المرأة الريفية عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة.

ب- في المجال الاجتماعي:

1- إذا كانت غالبية مجتمعا من النساء والرجال يقطنون الريف، فإن ذلك يستدعي زيادة الاهتمام بالريف الجزائري وتطويره وإقامة الصناعات على المواد الأولية، الأمر الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة ويزيد من الكفاية الإنتاجية لقوة العمل ويؤدي إلى تطور مستوى المعيشة في الريف والمدينة سواء بسواء، ومعلوم أن تطوير الريف لا يمكن أن يتم بمشاريع مبعثرة هنا وهناك.

2- القيام بحملات دعائية عن اسهامات المرأة الريفية وعن أهمية دورها في المجتمع.

3- توفير فرص للنساء الريفيات عن طريق الجمعيات الأهلية للإعراب عن آرائهن والمشاركة في اتخاذ القرار.

ج- في مجال المنظمات النسوية:

- 1- المطالبة بحق المرأة الريفية في التنظيم النقابي وتوفير الضمانات التي تكفل تمثيلها في مختلف المستويات القيادية وكذلك التأكيد على أن يكون لها رأى في إعداد التشريعات والمشاركة في رسم الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية المختلفة.
 - 2- تنشيط دور جمعيات الأسرة والتركيز على الرعاية الصحية، وحسن تدبير الاقتصاد المنزلي، ودعم هذه الخدمات لتصل جميعها إلي المناطق الريفية النائية.
 - 3- زيادة دخل المرأة الريفية لن يتحقق إلا بإقامة مشروعات إنتاجية تمارس فيها المرأة نشاطها بصفة فردية أو جماعية من خلال الجمعيات الأهلية أو المهنية ومتابعة النظام التعاوني المتمثل في الصناعات الحرفية والنسيج والخزف والحياكة والتطريز والصناعات الغذائية وغيرها.
 - 4- ضرورة إجراء الدراسات الاجتماعية والإحصائية في مجتمع الريف الجزائري لاعتماد نتائجها كمنطلق أساسي في رسم السياسات التنموية الشاملة وفي تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة الريفية في قوة العمل والإنتاج.
 - 5- أخذ سياسة استخدام المرأة الريفية كجزء من سياسة الاستخدام العامة عند وضع خطط التنمية الشاملة.
 - 6- بالإضافة لكل ما سبق يجب تشجيع البحث العلمي في مجال التنمية عموماً وتنمية المرأة الريفية خصوصاً، حيث يفترق هذا الموضوع للدراسات العلمية والسعي لنشر الدراسات والمطبوعات ونتائج الأبحاث. إن كل ما تقدم لا يعدو عن كونه أهدافاً عامة، إنما حجر الأساس في الموضوع أننا في الجزائر نحتاج إلي ثورة تنموية فعلية، فأحداث التاريخ تشهد أنه ما تم القضاء على وباء معين إلا من خلال مواجهة فعلية واهتمام بالغ وشامل من كافة الجهات.... وهذا ما نحتاج إليه بالضبط في مجال التنمية، فالجهود والإمكانات متوفرة ولكنها متفرقة مما يضيّع الأهداف ويؤدي إلى تضارب الجهود واخفاق المشاريع التنموية ذات التكاليف الكبيرة، والمطلوب أن نشارك جميعاً في توحيد جهودنا من أجل التنمية من خلال تنمية الفرد وتنمية المرأة الريفية كل في مجاله وفي نسق واحد مبرمج ومنسجم لنصل في النهاية إلى لحن التنمية المطلوب.
- فإذا كنا بدأنا فيجب تسريع الخطا ووضع الأقدام في المسار الصحيح، أما إذا كنا لم نبتدئ فيجب الإسراع حقاً إذا أردنا أن يكون لنا موقع تحت الشمس.

خاتمة:

إن المجتمع إذا تجاهل دور المرأة الريفية سيدفع ثمناً باهظاً، فلا يغيب عن البال أن كل جماعة أو أقلية يحرمها التمييز الديني أو العنصري أو الثقافي أو الجنسي (أو أي صفة من صفات الإنسان التي لا يستطيع المرء أن يكتسبها بقوة إرادته أو محض رغبته) من المساهمة في نشاطات المجتمع تضطر إلى أن تنزوي وتكف عن المساهمة البناءة والمفيدة للذات والغير، وتبدئ الخنوع والاستسلام والشعور بالنقص وكلها صفات غير بناءة، ولا يقف الأمر بالنسبة للمرأة الريفية على هذا الحد بل يتعداه إلى مدى أبعد، ويخلق

شخصية (هامشية) أي ترضى بأن تعيش على هامش الحياة ولا تلعب دوراً فعالاً فيها، كما يخلق عقلية وقيماً أخلاقية وسلوكية تشجع الدليل على الولوج في الذل، والأسير على استعذاب العذاب وتندد بكل ما يخالف ذلك من الصفات التي تتبثق من أنواع أخرى من السلوك. وهكذا تتولد لدى المرأة الريفية أنواع من السلوك المعوض للشعور بالنقص، لكن هذا التعويض في حد ذاته تأكيد لتفوق الرجل وسيطرته على مقاليد الأمور.

لا يمكن إذن للمرأة الريفية أن تحقق النمو الكامل حتى تتحرر من أعباء وظائفها المنزلية التقليدية ويسمح لها بأن تلعب دوراً أهم من دورها الحالي في المجتمع.

يجب إذن أن تدرك المرأة الريفية في هذه الآونة التي تكافح فيها ضد التخلف ما هي التناقضات التي تنغص حياتها، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق شخصيتها وتنمي مواهبها على الوجه الأكمل، بهذا الوعي عندئذ فقط تصبح المرأة الريفية قوة خلاقة ونشيطة وجريئة.

ورغم ما يقال إن التنمية شئ متكامل يمكن تقسيمه إلى أجزاء، إلا أن من الضروري أيضاً أن نؤكد أن التنمية شاملة يجب ألا يستأثر بها أحد بل يجب أن تغيد الجميع وإلا فهي فاشلة. ويجب وضع المرأة الريفية ودمج قضيتها دمجاً متيناً في قضية التقدم والتطور فحينئذ نأمل في حل كل مشاكلنا القديمة.

قائمة المراجع

- 1- أحمد عمر إبراهيم (1989)، فلسفة رؤية إسلامية، بيت المعرفة الخرطوم، الطبعة الأولى.
- 2- جلال الدين العوض محمد (2002)، بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث، دار جامعة الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية الخرطوم.
- 3- حسن حسين علي (1977)، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.
- 4- عمر الجولاني فادية (1993)، التغيير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 5- صابر محي الدين (1962)، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- 6- عبد الفتاح محمد محمد (1991)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 7- كامرون كلارك (1976)، الاسلوب التكاملية للتنمية الريفية، آسيا والشرق الاقصى، مجلة التدريب من أجل الزراعة والتنمية الريفية.
- 8- محمود عودة (1983)، الفلاحون والدولة، دار الأزريرة للنشر والتوزيع، مصر.

9- محمود الإمام محمد(1993)، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

10- محمد نمر قشوع منال(2009)، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

11- UNDP(1990) Rural women's participation in development- newyork.